أصبح التلفزيون أهم أداة إعلامية في الوقت الحاضر، فبعد أن كان إرسالها لا يتجاوز منطقة أو مناطق معينة في بداية نشوئها امتد في الوقت الحاضر بفضل التطور التكنولوجي إلى نطاق أكثر من دولة، فأصبح البث الفضائي يصل إلى أغلب دول العالم بفضل الأقمار الصناعية التي جعلت من العالم منطقة واحدة يبث اليها التلفزيون إرساله، وهكذا تكونت القنوات الفضائية التلفزيونية لتؤدي رسالتها الإعلامية إلى جمهور مشاهديها.

وقد تناولنا في بحثنا هذا المسئولية المدنية الناشئة عن عمل القناة الفضائية التلفزيونية، وهذا المسئولية أما عقدية تنشأ من الإخلال بالعقود التي تبرهما، فهي في سبيل قيامها بعملها تقوم بإبرام الكثير من العقود، ومن أهم هذه العقود هو التعاقد مع القمر الصناعي من أجل بث إرسالها على القمر الصناعي. ومن العقود المهمة الاخرى التي تبرمها القنوات الفضائية التلفزيونية هو عقد الإعلان، فأغلب القنوات الفضائية وخاصة التي لا تعود ملكيتها إلى الدولة تعتمد على هذا العقد في واردها المالي. ويعد عقد البيع عبر التلفزيون من العقود التي انتشرت مؤخراً على شاشة القنوات الفضائية، والتي يقوم من خلالها المنتج ببيع منتجاته عبر شاشة القناة الفضائية التلفزيونية. وأخر عقد تناولناه في نطاق دراستنا هذه هو عقد الاشتراك في القناة الفضائية، ويعد هذا العقد من العقود المهمة جدا وخاصة من قبل القنوات المشفرة التي لا يمكن متابعة إرسالها دون إبرام هذا العقد.

أما النوع الثاني من المسئولية التي تنشأ عن عمل القناة الفضائية فهي المسئولية التقصيرية التي تنتج نتيجة صدور فعل الضار منها أثناء قيامها بعملها، وهذا الفعل الضار قد يشكل تجاوزاً على حقوق الملكية الفكرية المالية منها أو المعنوية الأمر الذي يؤدي إلى ترتيب مسئوليتها التقصيرية نتيجة الضرر المتحقق من ذلك. وقد يصل الأمر بالفعل الضار إلى حد اعتباره جريمة يعاقب عليها القانون يستوجب المسئولية التقصيرية إذا ما الحق ضرراً بالغير.

ويترتب على قيام المسئولية المدنية للقناة الفضائية التلفزيونية العقدية والتقصيرية التعويض عن الضرر الحاصل، سواء كان الضرر مادياً أم معنوياً، فيجب التعويض عن هذا الضرر. والتعويض قد يكون نقدياً يقدر بالمال، أو معنوياً بحيث يعاد الحال إلى ما كان عليه سابقاً أو يعاد هيبة واعتبار المتضرر.